UNODC
United Nations Office on Drugs and Crime

International Institute of Higher Studies in Criminal Sciences
ISISC

حلقة عمل تدريبية عبر إقليمية
حول
منع ومحاربة
تهريب المهاجرين عن طريق البحر الذي يطال منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير

١٤-١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، إيطاليا

Italian Development Cooperation
Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation

مُوّل هذا المشروع بمشاركة الاتحاد الأوروبي

الهدف

عقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالشراكة مع المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية، حلقة عمل تدريبية عبر إقليمية لمنع ومحاربة تهريب المهاجرين، مع التركيز على منطقة البحر الأبيض المتوسط، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥ في مدينة سرقوسة الإيطالية. وهذه الحلقة هي الثانية في سلسلة من حلقات العمل الإقليمية حول تهريب المهاجرين عن طريق البحر، وذلك بعد حلقة العمل الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى والمكسيك التي عُقدت في بنما في مارس/آذار ٢٠١٥.[1]

استهدفت الحلقة الجمع بين دول المنشأ والعبور والمقصد ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط الأوسع للتعرف على التحديات الراهنة في التصدي لتهريب المهاجرين، وتبادل الممارسات الجيدة، والتوصل إلى أعمال متابعة محددة لتحسين جهودها الرامية إلى تفكيك شبكات التهريب عبر الوطنية مع حماية حقوق المهاجرين الإنسانية في الوقت نفسه.

زادت حلقة العمل الوعي بالمبادئ والقواعد التي تخضع لها المسائل من قبيل الولاية القضائية في البحر والإنقاذ البحري وتقديم المساعدة للمهاجرين المهرَّبين، ودربت المشاركين على اكتشاف تهريب المهاجرين والتحقيق فيه وملاحقته قضائياً مع الحفاظ على حقوق المهاجرين.

شارك في تنظيم حلقة العمل التدريبية عبر الإقليمية البرنامج العالمي لمكافحة تهريب المهاجرين والبرنامج العالمي لمكافحة الجريمة البحرية التابعان لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك في إطار استراتيجية المكتب لبناء القدرات في بلدان شمال أفريقيا من خلال الاستجابة المتكاملة، وبدعم مالي من الحكومة الإيطالية والاتحاد الأوروبي، ومساندة المكاتب الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولشرق أفريقيا ولغرب ووسط أفريقيا التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

المحصلة

جمعت حلقة العمل بين ٢٠ من ضباط الخطوط الأمامية والعاملين في ميدان العدالة الجنائية وواضعي السياسات من مصر وإريتريا ولبنان ومالي والمغرب والنيجر ونيجيريا والصومال والسودان وتونس وتركيا. كما حضر حلقة العمل اثنا عشر مراقباً، من ضمنهم ممثلون عن السلطات المحلية ووزارات الداخلية والخارجية والتعاون الدولي الإيطالية والمفوضية الأوروبية ومالطة، وشاركوا في النقاشات.

نفّذ حلقة العمل خبراء قسم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بالبرنامج العالمي لمكافحة الجريمة البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالإضافة إلى أهل رأي من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط والوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمة إنقاذ الطفولة والرابطة النرويجية لأصحاب السفن، بالإضافة

[1] http://www.unodc.org/ropan/en/IndexArticles/Trata_de_Personas/March2015/smuggling-of-migrants-regional-workshop.html

إلى قاض إيطالي وممثلي ادعاء إيطاليين وضابط بالبحرية الإيطالية وخبير نيجيري في إنفاذ القانون. تضمنت وسائل تنفيذ الحلقة عروضاً تقديمية وعملاً في مجموعات ومناقشات جماعية ودراسات حالة وتمارين وعروضاً تقديمية من تنفيذ المشاركين.

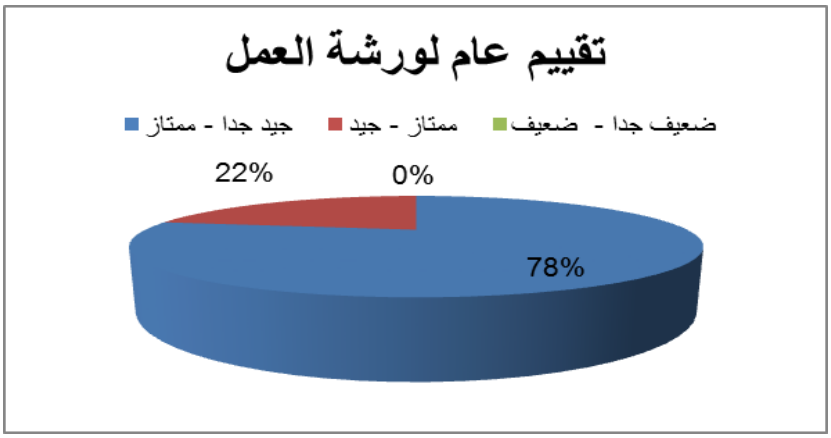

حققت حلقة العمل التدريبية عبر الإقليمية التي دامت ثلاثة أيام نجاحاً كبيراً بفضل المستوى العام للخبرات وتنوعها والانخراط النشط من جانب المشاركين الذين تبادلوا رؤاهم وتجاربهم ووجهات نظرهم طوال الحلقة. نُفذت الحلقة بثلاث لغات هي العربية والإنجليزية والفرنسية.

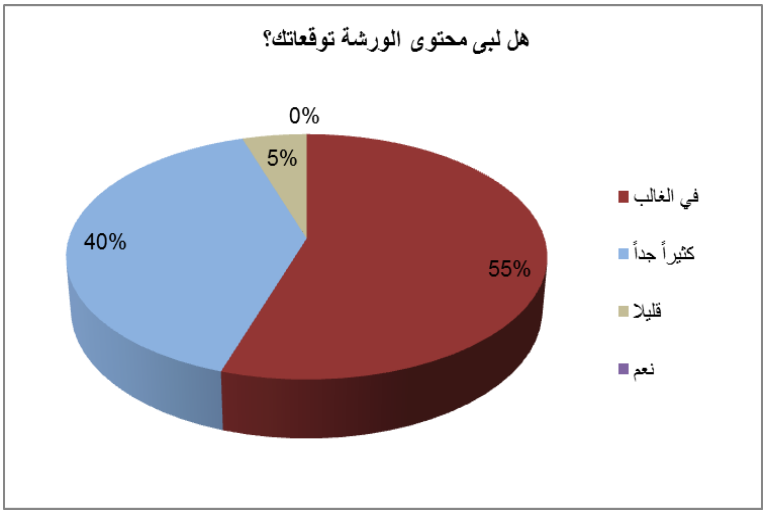

حققت حلقة العمل أهدافها ولبت توقعات المشاركين فيها، ومن ذلك التعرف على التحديات والحاجات، وزيادة مستوى فهم الإطار الدولي الحاكم لاستجابة الدول لتهريب المهاجرين، وتبادل الممارسات الجيدة للاستجابة بشكل كفء لتهريب المهاجرين على الصعيدين الوطني والإقليمي.

اعترف المشاركون بما طرأ عليهم من تغيّر في نظرتهم إلى جريمة تهريب المهاجرين، وسلطوا الضوء على وجه الخصوص على الحاجة الملحة إلى الموازنة بين الاستجابة السلطوية والحتميات الإنسانية؛ حيث إن الحرب ضد الشبكات الإجرامية وحماية حقوق المهاجرين وجهان لعملة واحدة. كما أبدوا أيضاً اهتماماً قوياً بالاستجابات طويلة الأمد التي تشمل البرامج الإنمائية للتصدي للأسباب الجذرية للهجرة.

وُزعت على المشاركين في حلقة العمل حزمة مواد تضمنت من بين ما تضمنت دليل التدريب الأساسي على تهريب المهاجرين (ألف، هاء، واو)، وورقة تحليلية حول تهريب المهاجرين عن طريق البحر (هاء، ملخص تنفيذي: ألف، واو)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات التكميلية (ألف، هاء، واو).

الجلسات

كلمة الترحيب

افتتح الفعالية السيد جيوفاني باسكا، مدير عام المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية، والدكتور أرماندو غرادوني، حاكم سرقوسة، والسيدة أليساندرا بيرماتيه، من وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية، بمرافقة السيد مسعود كريمي بور، ممثل المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيد جوزيه فيلا ديل كاستيلو، ممثل المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لشرق أفريقيا. شدد المتحدثون على التحديات التي تشكلها الأعداد غير المسبوقة من الأشخاص الذين يجري تهريبهم عن طريق البحر في البحر الأبيض المتوسط، وأكدوا على الحاجة إلى استجابة منسقة من جانب المجتمع الدولي للتحقيق مع الجماعات الإجرامية المنظمة الضالعة في التهريب ومقاضاتها وكذلك ضمان الحماية الكاملة لحقوق من يتم تهريبهم عن طريق البحر.

تمهيد الساحة: تهريب المهاجرين الذي يطال منطقة البحر الأبيض المتوسط

نظرة عامة

استعرضت مورغان نيكوت، موظفة منع الجريمة والعدالة الجنائية بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نقاط المناقشة الواردة في الورقة التحليلية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول تهريب المهاجرين عن طريق البحر، التي شكلت الأساس الذي انبنى عليه جدول أعمال حلقة العمل التدريبية. وقدمت القضايا التي سيتم تناولها أثناء حلقة العمل والتي تعلقت بالتصدي لتهريب المهاجرين عن طريق البحر، والتحقيق والملاحقة القضائية، والمنع، والتعاون. وشددت السيدة نيكوت على الحاجة إلى التركيز على ضلوع الجماعات الإجرامية المنظمة في تهريب المهاجرين عن طريق البحر، وتمديد التحقيقات إلى المهربين عن طريق البر، وإلى ضمان التعاون الدولي في سبيل ذلك، فضلاً عن الأهمية البالغة لحماية أرواح المهرَّبين وحقوقهم.

الاتجاهات الإقليمية

ألقت سيمونا ماسكاريلي، منسقة المشروعات بالمنظمة الدولية للهجرة في إيطاليا، عرضا تقديمياً حول اتجاهات وأنماط تدفقات الهجرة على البر قبل الوصول إلى نقاط الركوب. فدروب التهريب وطرق العمل على البر تشهد تحولاً، حيث تتكيف مع استجابة

الدول لهذه الظاهرة. ونوّهت إلى المشوار الذي يقطعه المهاجرون "خطوة بخطوة" ويتوقفون أثناءه وهم في طريقهم إلى مقصدهم النهائي للحصول على المال للمرحلة التالية من رحلتهم، وكذلك إلى الصعوبات والأخطار التي يتعرض لها المهرَّبون أثناء رحلتهم على البر، بما في ذلك العنف والاختطاف على أيدي المهرِّبين. كما نوهت أيضاً إلى عدم وجود بيانات حول الأشخاص الذين يهلكون في الصحراء قبل الوصول إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط. وشدد العرض التقديمي أيضاً على عدم وجود قنوات هجرة نظامية باعتباره سبباً من أسباب اضطرار المهاجرين واللاجئين إلى المهربين.

وبيّن ميغيل أنجلو نونيس نيكولاو، موظف التنسيق، وإنيو شيتيني، محلل العمليات، وكلاهما يتبعان الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، اختصاص الوكالة وعملياتها الحالية، وقدما بيانات حديثة حول الأشخاص الذين يعبرون الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بطريقة غير نظامية، مع التركيز على الحدود البحرية. ونوها إلى الأعداد غير المسبوقة من المهاجرين المهرَّبين التي تعبر البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من تأثّر الجزر اليونانية الواقعة في شرقي البحر الأبيض المتوسط بأكبر أعداد من الوافدين في وقت انعقاد حلقة العمل، ظل درب وسط البحر الأبيض المتوسط يشهد أعلى معدل وفيات. ويعتبر العدد المتزايد دائماً من الركاب الذين يتم نقلهم بواسطة شبكات التهريب على متن قوارب تفتقر يوماً بعد يوم إلى الصلاحية للإبحار دليلاً على أن شاغل المهربين الوحيد هو تعظيم مكاسبهم المالية. وسُلطت الأضواء على تحميل القوارب الضالعة في التهريب بما يزيد عن طاقتها الاستيعابية وعدم صلاحيتها للإبحار والظروف العامة على متن هذه القوارب باعتبارها الأسباب الرئيسية للوفيات في عرض البحر.

العروض التقديمية

تناولت مورغان نيكوت، موظفة منع الجريمة والعدالة الجنائية بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، خلفية انعقاد حلقة العمل التدريبية عبر الإقليمية واستعرضت توقعات المشاركين فيها.

توقعات المشاركين

> التعرف على البروتوكول المعني بمكافحة تهريب المهاجرين.
> التعرف على الإطار القانوني المعني بمكافحة تهريب المهاجرين.
> التعرف على العقوبات بحق الفاعلين.
> التعرف على التحديات العملياتية واحتياجات بناء القدرات.
> تمكينهم كأطراف فاعلة في محاربة شبكات التهريب.
> تحسين التعاون وتبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي.
> فهم الأسباب التي من وراء تهريب المهاجرين واستعراض التدابير البديلة للإبقاء على المهاجرين المحتملين في بلدان المنشأ.

الإطار القانوني والمسائل المتعلقة بالولاية القضائية

بروتوكول تهريب المهاجرين

استهدفت الجلسة التي قادتها مورغان نيكوت، موظفة منع الجريمة والعدالة الجنائية بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، استعراض التزامات الدول الأطراف بموجب بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (بروتوكول تهريب المهاجرين)، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد كُرس وقت معين للاطلاع على التعريفات الواردة في البروتوكول (المادة ٣) وشروط التجريم (المادة ٦). استعرض المشاركون العناصر المكونة لتهريب المهاجرين ("مع عنصر المنفعة المالية أو المنفعة المادية الأخرى") والتمكين من الإقامة وتزوير وثائق السفر والظروف المشددة للعقوبة في قضايا التهريب. كما حللوا أيضاً الفروق بين الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. أتيحت لكل مشارك

فرصة التمعن في تشريعات بلده وتقديم عناصرها الرئيسية وأهم الفروق فيما بينها وبين تشريعات البلدان الأخرى فيما يخص الإطار القانوني الدولي المعني بتهريب المهاجرين طوال حلقة العمل.[2] كما تم أيضاً تبادل دراسات حالة مع المشاركين.

قانون البحار

عرّف جوسيبي سيرنيا، موظف البرامج بالبرنامج العالمي لمكافحة الجريمة البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المشاركين بأهم مبادئ قانون البحار الدولي. وسلط استعراضه للمناطق البحرية وما يتصل بها من قواعد بشأن ممارسة اختصاص إنفاذ القانون الضوء على التحديات المرتبطة بممارسة الولاية القضائية على متن السفن الأجنبية والسفن التي ليست لها جنسية والسفن الشبيهة بها في المياه الدولية، وخصوصاً في الأحوال التي لا يكون فيها الجناة الموجه إليهم الاتهام من مواطني دولة التقاضي.

المسائل المتعلقة بالولاية القضائية في البحر

ألقت سيمونا راغاتسي، القاضية في محكمة قطانية، عرضاً تقديمياً حول أهم المسائل التي تثور حول ممارسة الولاية القضائية في أعالي البحار. ونوّهت إلى أن أنشطة التهريب في وسط البحر الأبيض المتوسط تتم عادة في المياه الدولية نتيجة عمليات الإنقاذ، وبالتالي تشكّل تحديات في تأكيد ولاية الدولة القضائية لمقاضاة المهربين. وقد أكدت المحاكم الإيطالية ولايتها القضائية لمقاضاة ومعاقبة السلوك الإجرامي إذ رأت ضرورة أن يكون المهربون الذي يقومون بعملياتهم في أعالي البحر مسؤولين عن جرائم التهريب، بما أنهم يعمدون استغلال فرق الإنقاذ التي تنفذ الجزء الأخير من عملية النقل إلى الشاطئ تحت تهديد الخطر المحدق بأرواح الركاب.

تضمنت الجلسة تمريناً أتيحت للمشاركين الفرصة خلاله لمناقشة الحلول التي سيتبنونها بموجب تشريعاتهم الوطنية في المواقف المماثلة. أشار التمرين إلى قرار صدر في عام ٢٠١٥ عن المحكمة الإيطالية العليا بقبول ولاية إيطاليا القضائية في قضية تضمنت اعتراض سفينة تهريب ليست لها جنسية في أعالي البحار ولم يكن المهربون المشتبه بهم على متن السفينة مواطنين إيطاليين. وناقشت القاضية راغاتسي مع المشاركين الحجج القانونية التي اعتمدت عليها المحكمة الإيطالية العليا، بما في ذلك التفاعل بين أحكام الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحار (اللائحة ٣٣، الفصل ٥)، والاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحار، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والمادة ١٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأحكام القانون الإيطالي ذي الصلة. كما نوهت إلى أن إيطاليا مارست صلاحيات الإنفاذ في أعالي البحار ضد السفن التي ليست لها جنسية استناداً إلى المادة ١١٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمادة ٨ الفقرة ٧ من بروتوكول تهريب المهاجرين. كما ناقش الحضور أيضاً قرار مجلس الأمن ٢٠١٥/٢٢٤٠ الذي يتناول إنفاذ الولاية القضائية على متن السفن التي يُعتقد في حدود المعقول أنها ضالعة في تهريب مهاجرين قبالة سواحل ليبيا مناقشة مكثفة.

الخطوات التي يوصى بها

> التصديق على بروتوكول تهريب المهاجرين أو الانضمام إليه
> توفيق التشريعات الوطنية مع متطلبات بروتوكول تهريب المهاجرين
> جعل التهريب مسألة يعاقب عليها القانون لا مجرد مسألة هجرة (تجريم تهريب المهاجرين)
> الحرص على أن تضاهي عقوبات تهريب المهاجرين عقوبات الجرائم الجنائية الخطيرة
> إضافة تهريب المهاجرين إلى الجرائم الأصلية المتعلقة بغسل الأموال.
> تعيين سلطات وطنية لتقديم الطلبات واستلامها في إطار المادة ٨ من بروتوكول تهريب المهاجرين وتضمينها في دليل السلطات الوطنية المركزية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
> مراعاة الممارسات الجيدة في الفقه القضائي لإثبات الولاية القضائية في قضايا تهريب المهاجرين، بما في ذلك في أعالي البحار

اكتشاف تهريب المهاجرين، بما في ذلك تهريبهم عن طريق البحر

من منظور السفن التجارية

[2] وتتضمن بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة النتائج الواردة في المرفق والتشريعات.

قدمت لينا أوليستاد، المستشارة بالرابطة النرويجية لأصحاب السفن، موضوع الدعم المقدم من السفن الخاصة في اكتشاف وإنقاذ وإنزال المهاجرين المهرَّبين في أعالي البحار. وجرى التنويه إلى أن السفن التجارية تتحمل مسؤولية قانونية وأخلاقية عن مساعدة ذوي الحاجة في البحر، وأنها ستظل تفعل ذلك على الرغم من أن هذه السفن وطواقمها ليست مجهزة لعمليات الإنقاذ واسعة النطاق التي تشكل عبئاً بدنياً ونفسياً على أفراد الطاقم. ولا بد من وجود قدرات كافية للبحث والإنقاذ وإنفاذ القانون في المناطق التي تكثر فيها تدفقات المهاجرين. لا يستطيع أفراد الطواقم قانوناً أو لأي أسباب عملية التفرقة بين من يُنقذونهم سواء أكانوا لاجئين أم مهاجرين أم مهرِّبين. كما جرى التنويه إلى ضرورة الإنزال السريع والآمن، حيث إن البقاء على متن السفينة فيه خطورة على أفراد الطاقم ومن تم إنقاذهم. وفي هذا الصدد، يمكن أن يمثّل مكان الإنزال تحدياً إذا طُلب من السفينة إعادة من تم إنقاذهم إلى بلد الركوب، حيث إن هذه الإعادة قد تسفر عن انتهاك مبدأ عدم الإعادة قسراً.

من منظور عسكري

استعرض اللواء بحري بليجيان، نائب قائد عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط (العملية صوفيا)، اختصاص هذه العملية حديثة النشأة التي تهدف إلى المساهمة في تعطيل نموذج أعمال مهربي المهاجرين والمتاجرين بالبشر. وحلل الاتجاهات الحالية والإطار القانوني والنقاط الحرجة المحتملة التي تنطوي عليها أنشطة العملية. وقد أتاحت البيانات والمعلومات الاستخباراتية التي جمعتها عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط حول تهريب المهاجرين عن طريق البحر، بما فيها ما جُمع من خلال المقابلات مع المهاجرين، أثناء المرحلة الأول من العملية فهماً أدق للأدوار التي تمارس على متن السفن الضالعة في تهريب المهاجرين، وسوف تستنير بها العمليات التي ستنفذ في المرحلة الثانية في المياه الدولية وتساعد في تحقيق هدف التدخل بفعالية على دروب التهريب البحرية. لكن الصلة القوية بين الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين تتطلب عملاً استخباراتياً أعمق سيتم القيام به بالتعاون مع بلدان العبور. تنفذ العملية صوفيا عمليات إنقاذ في إطار الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحار، والفصل ٥ من اللائحة ٣٣ من الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحار ، والمادة ٩٨ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وذلك امتثالاً لمبادئ قانون حقوق الإنسان. كما جرى التعليق أيضاً على قرار مجلس الأمن ٢٠١٥/٢٢٤٠ الصادر في ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥ فيما يتصل بالمرحلة الثانية الجاري تنفيذها حالياً والتي تتسم بصبغة عملياتية أكبر في المياه الدولية من عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في الجزء الجنوبي من وسط المتوسط. ونوقش تفسير شرط بذل الجهود بحُسن نية للحصول على موافقة دولة العَلَم قبل تفتيش القوارب التي ترفع أعلاماً قبالة سواحل ليبيا، وذلك فيما يتعلق باحتمال عدم استجابة دولة العَلَم لمثل هذا الطلب. كما تم أيضاً تناول إنزال الركاب وصلته بمسألة الولاية القضائية لمقاضاة الفاعلين.

الاكتشاف في البر
قدم أوندوفر كوتوه، مدير التدريب وتنمية القوى البشرية بالوكالة الوطنية النيجيرية لمنع الاتجار بالأشخاص، النصح حول كيفية التعرف على المهربين وجماعات الجريمة المنظمة، وأدوار مختلف الأطراف الفاعلة ومصادر الربح. وأوصى بجمع معلومات واستخدام المعلومات الاستخباراتية حول الشبكات ووثائق السفر المستخدمة والنقل والدروب وخصائص المهاجرين والمعاملات المالية والمسكن أثناء العبور لكي تستنير بها عمليات إنفاذ القانون.

التحديات > الاستجابة للطلبات المقدمة بموجب الفصل الثاني - تهريب المهاجرين عن طريق البحر من بروتوكول تهريب المهاجرين في توقيت محكم > عندما تكون السفينة التي قامت بالبحث وإنقاذ سفينة تهريب منكوبة سفينة خاصة، ضمان الإنزال السريع والآمن للركاب بتصريح من السلطات الحكومية المختصة مع احترام الالتزامات الدولية كالالتزامات ذات الصلة باتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين.
الممارسات الجيدة > النظر في تبني اتفاقيات متعدد الأطراف في إطار المادة ٨ من البروتوكول لتحديد أطر زمنية معقولة للاستجابة للطلبات (على النحو المنصوص عليه في الصكوك الدولية الأخرى المتضمنة أحكاماً مماثلة) > إعفاء السفن التي أنقذت مهاجرين مهرَّبين منكوبين في عرض البحر بحسن نية من المسؤولية الجنائية > تبادل المعلومات حول وقائع الاكتشاف للسماح بالتحريات القائمة على المعلومات الاستخباراتية > استخدام المؤشرات لاكتشاف التهريب على البر

المسائل المتعلقة بالحماية والمساعدة

مقدمة: الحماية والمساعدة في إطار بروتوكول تهريب المهاجرين
قدّم باناغيوتس باباديميتريو، موظف منع الجريمة والعدالة الجنائية بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لهذه الجلسة بنظرة عامة على الأحكام المتعلقة بالمساعدة والحماية في إطار بروتوكول تهريب المهاجرين. وسلّط الضوء على مسؤولية الدول القصوى عن حماية ومساعدة المهاجرين المهرَّبين، بمن في ذلك من يجري اعتراضهم في البحر، المنصوص عليها في المادة ٩ الفقرة ١ وفي المادة ١٦ من البروتوكول. كما تم التشديد على ضرورة توفير الحماية والمساعدة لجميع الأشخاص الذين يجري تهريبهم دون تمييز على أساس الوضع أو غيره. وتم التطرق بإيجاز إلى التزامات الدول بموجب أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بشأن حماية الشهود وضحايا الجريمة (المادتان ٢٤ و٢٥)، التي تسري على المهاجرين المهربين الذين يقعون ضحية جرائم أثناء عملية التهريب أو يدلون بشهاداتهم للسلطات.

حاجات الحماية في تدفقات المهاجرين المختلطة ـ الحماية الدولية واللاجئون
ناقشت هيلينا بير، معاونة الحماية الأولى بالمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المعايير والقواعد الدولية التي تحكم حماية طالبي اللجوء واللاجئين بالإضافة إلى التزامات الدول في هذا الصدد. وشددت على فحوى مبدأ عدم الإعادة قسراً والتزام الدول، سواء أكانت أطرافاً أم لا في اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، بأن تحترمها تماماً كإحدى قواعد القانون العرفي الدولي. ومن أجل الامتثال للالتزامات الدولية بشأن حماية اللاجئين، يجب أن تكفل الدول أن تكون تدابير إدارة الحدود، البرية والبحرية على السواء، المعمول بها مراعية لاعتبارات الحماية بحيث تسمح للأشخاص الفارين من الاضطهاد بالحصول على الحماية.

التعرف على ضحايا الاعتداء والاستغلال والقصّر غير المصحوبين ومساعدتهم
ألقت سيمونا موسكاريلي، منسقة المشروعات، وريتا دوكا، الخبيرة الميدانية في مكافحة الاتجار بالأشخاص، وكلتاهما من المنظمة الدولية للهجرة، عرضاً تقديمياً حول تقديم الحماية والمساعدة وتلبية حاجات الأشخاص المستضعفين في تدفقات الهجرة المختلطة، بما في ذلك القصّر غير المصحوبين وضحايا العنف وضحايا الاتجار بالأشخاص. وسلطتا الضوء على ضرورة التعرف على

مختلف حاجات مختلف أفراد الجماعة الواحدة من الأشخاص التي يتم إنقاذها في عرض البحر وتلبية هذه الحاجات، فضلاً عن أهمية وجود آليات الإحالة الملائمة ومرافق الاستقبال لإيوائهم لدى نزولهم.
وفيما يخص القصّر غير المصحوبين، من الأهمية البالغة أن يكون هناك إجراء مناسب للتعرف عليهم، وفي حالة الشك تقضي الممارسة الجيدة باعتبار الشخص دون ١٨ سنة. كما تم تسليط الضوء على اقتفاء أثر الأسر وفصل الأطفال غير المصحوبين عن الكبار المحتجزين وتوفير الدعم النفسي كعناصر أساسية في الاستجابة لحاجاتهم. يجب التعرف على ضحايا الاعتداء والعنف والاعتناء بهم على أيدي أطباء متخصصين قادرين على التعامل بشكل كاف مع أشكال العنف البالغة التي يتعرض لها الشخص غالباً أثناء الرحلة. كما يلزم أيضاً التعرف على ضحايا الاتجار بعد النزول بأسرع ما يمكن وذلك بالتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون؛ لأن بلد النزول ليس هو بلد المقصد بالنسبة لكثير منهم، والتعرف عليهم في الوقت المناسب قد ينقذهم من الاستغلال فيما بعد. وتمت التوصية باستخدام المؤشرات العلمية وأساليب خاصة في إجراء المقابلات للتعرف على ضحايا الاتجار. كما ينبغي أيضاً إحالة ضحايا الاتجار إلى بيئة حماية خاصة وتوفير الدعم النفسي الاجتماعي لهم.
وتم التشديد على تدخّل الوسطاء الثقافيين لتيسير التواصل بين مقدمي المساعدات والأشخاص المستضعفين باعتباره ممارسة جيدة تسمح بتحسين التفاهم المتبادل.

الممارسات الجيدة

> احترام مبدأ عدم الإعادة قسراً، بما في ذلك الإعادة أثناء الاعتراض في البحر
> تطبيق مبدأ عدم التمييز، وتقديم المساعدة وحماية الحقوق بغض النظر عن وضع الأشخاص المهرَّبين.
> احترام الحقوق الأساسية للأشخاص المهرَّبين.
> ضمان تلبية الحاجات العاجلة بما في ذلك المساعدة الطبية.
> إشراك منظمات المجتمع المدني في تقديم المساعدة وحماية الأشخاص المهرَّبين.

الحاجات التي حُدّدت

> تدريب ضباط الخطوط الأمامية للتعرف على حاجات الأشخاص إلى الحماية والمساعدة (بما في ذلك فيما يخص الجماعات المستضعفة كضحايا الاتجار في الأطفال، وخصوصاً الأطفال غير المصحوبين).

التحقيق مع المهربين عن طريق البر

منظور هيئات الادعاء

قدم كالوغيرو فيرارا، نائب ممثل الادعاء بمكتب المدعي العام في باليرمو بإيطاليا، الطرق وأساليب الاستجواب التي يستخدمها ممثلو الادعاء في باليرمو للتحقيق في قضايا تهريب المهاجرين عن طريق البحر وملاحقتها قضائيا بنجاح. وأكد على الحاجة إلى إنشاء فريق متخصص من المستجوبين والمحققين وإلى تبني بروتوكولات تحقيق موحدة بحيث يتم اتباعها بمجرد اكتشاف واقعة تهريب مهاجرين محتملة. كان الاستخدام المكثف لاعتراض الاتصالات الهاتفية حاسم الأهمية لتحديد هوية أعضاء شبكة التهريب في التحقيق الناجح الذي استعرضه السيد فيرارا، كما أن وجود إطار حماية للأشخاص الضالعين في أنشطة التهريب الذين يقررون التعاون مع السلطات كشهود وحوافز لكي يفعلوا ذلك، كتخفيض الأحكام أو إصدار تصاريح إقامة، محوري أيضاً للحصول على معلومات ثمينة من أشخاص من الداخل. تشمل التحديات التي تم تحديدها قلة المترجمين الفوريين المؤهلين وصعوبة ضمان وجود الشهود في المحاكمة ونقص التعاون الشرطي والقضائي الفعال مع بلدان المنشأ والعبور والمقصد بل وأيضاً مع بلدان المقصد نتيجة التباعد في التشريعات.

منظور هيئات إنفاذ القانون

استعرض أوندوفر كوتوه، مدير التدريب وتنمية القوى البشرية بالوكالة الوطنية النيجيرية لمنع الاتجار بالأشخاص، مختلف أساليب التحقيق (استباقي/ قائم على رد الفعل)، والخيط الدقيق بينهما والاعتبارات الملائمة لكل نوع من التحقيقات. وشدد على ضرورة الامتثال للقوانين استناداً إلى الولاية القضائية وكذلك أهمية التحقيقات المالية حيث إن الدافع وراء تهريب المهاجرين هو تحقيق الربح. ومن ثم تناول التعرف على المعاملات المالية وتحليل السجلات المالية أو السجلات الأخرى التي تثبت التهريب والأساليب الخاصة المعمول بها والاعتبارات الرئيسية عند إجراء مثل هذه التحقيقات. كما تطرق أيضاً إلى غسل الأموال والفساد.

الممارسات الجيدة

> إنشاء فريق متخصص أو وكالة متخصصة داخل جهاز إنفاذ القانون أو مكتب المدعي العام يُعنى بتهريب المهاجرين أو يشمل تهريب المهاجرين ضمن اختصاص الوحدات أو الوكالات المتخصصة في الجريمة المنظمة.
> استخدام مترجمين فوريين موثوقين (يفضّل أن يكونوا من غير جنسية من تُجرى معهم المقابلات)
> تطبيق بروتوكولات خاصة للتحريات حول جماعات الجريمة المنظمة تسمح بأساليب التحري الخاصة كعمليات الاعتراض والتحريات المالية، وتدريب العاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون وممثلي الادعاء بناء على ذلك.
> التصريح بطلبات جمع الأدلة خارج الأراضي الإقليمية

الخطوات التي يوصى بها

> تنسيق أعمال جميع السلطات المعنية
> اتخاذ تدابير للحفاظ على الأصول المملوكة للمشتبه بهم
> إعداد واعتماد ونشر مواثيق سلوكية وأدلة وإجراءات عمليات موحدة داخلية وبروتوكولات في جميع الوكالات المنخرطة في التصدي لتهريب المهاجرين

الممارسات الجيدة في إجراء المقابلات واستخلاص المعلومات

استهدفت هذه الجلسة إيجاز الأساليب والمنهجيات المستخدمة في الاستخلاص الكفء للمعلومات وإجراء المقابلات مع المهاجرين المهرَّبين بغرض جمع المعلومات حول شبكات التهريب، فضلاً عن ضمان التعرف على حاجات طالبي اللجوء واللاجئين والقصر غير المصحوبين إلى الحماية وتلبيتها.

استخلاص المعلومات

قدم إيمانويل سايد، مستشار استخلاص معلومات بالوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الممارسات الجيدة في استخلاص المعلومات لأغراض جمع المعلومات الاستخباراتية وشدد على أن المعرفة والفهم المتبادل ضروريان لفعالية استخلاص المعلومات من المهاجرين. بناء الثقة والتفاهم من خلال المعرفة والاحترام، فضلاً عن القدرة على الإصغاء واحترام الحساسيات الدينية، هي أيضاً عناصر أساسية للحصول على روايات صادقة. كما تمت التوصية أيضا باستخدام النموذج PEACE في المقابلات (هذا مختصر مأخوذ من كلمات إنجليزية تعني "التخطيط" "و"التعامل" (أي مع الضحايا/الشهود) و"الرواية" (رواية الضحايا/الشهود) و"الإنهاء" (إنهاء المقابلة الشخصية) و"التقييم"). وشملت الممارسات الجيدة الأخرى التي قُدمت للمشاركين استخدام الوسطاء الثقافيين والمترجمين المؤهلين وأشخاص من نوع اجتماعي مماثل لإجراء المقابلات.

إجراء المقابلات مع طالبي اللجوء

بيّنت هيلينا بير، معاونة الحماية الأولى بالمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن المقابلات مع طالبي اللجوء تهدف إلى التثبت من احتمال وجود خوف مبرَّر من الاضطهاد من أجل توفير الحماية الدولية. ويجب أن تكون المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال المقابلات مع طالبي اللجوء واللاجئين مفصلة ووثيقة الصلة قدر الإمكان من أجل فهم الوقائع التي أدت بهم إلى مغادرة بلدانهم، حيث إن رواية طالبي اللجوء تكون في أحوال كثيرة جداً العنصر الوحيد المتاح لتقييم ما إذا كان ينبغي منحهم الحماية الدولية أم لا. وتستخدم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين طريقة التواصل بالحوار وتسعى جاهدة إلى خلق جوّ من الألفة مع الشخص الذي تجرى معه المقابلة، ومن أجل هذه النقطة تعتبر مرحلة التعريف مرحلة بالغة الأهمية في المقابلة. من بين العناصر الأخرى التي سُلط عليها الضوء الإعداد الشامل للشخص الذي سيجري المقابلة قبل المقابلة وتبني أسلوب طرح الأسئلة المفتوحة. تشمل العوامل التي يمكنها التأثير على التواصل مستوى التعليم والحالة النفسية وتعرض الشخص للصدمة والضغط العصبي. كما تم التنويه أيضاً إلى أهمية استخدام مترجمين محترفين ومحايدين ومدربين تدريبا كافياً.

إجراء المقابلات مع الأطفال

ألقت فيفيانا فالاسترو، رئيسة وحدة بإدارة حماية الأطفال بمنظمة إنقاذ الطفولة في إيطاليا، عرضاً تقديمياً حول كيفية التعامل مع الأطفال واستخلاص المعلومات منهم وإجراء المقابلات معهم أثناء الحركة. تشمل المعلومات الواجب تقديمها إلى الأطفال معلومات حول العواقب المترتبة على تقدير العمر، وأهمية إفصاحهم عن أعمارهم الحقيقية، والمخاطر المرتبطة بالإقرارات الكاذبة. ونوّهت السيدة فالاسترو إلى حق الأطفال بموجب اتفاقية حقوق الطفل في التعبير عن وجهات نظرهم وإشراكهم في القرارات التي تؤثر عليهم. ويمكن ضمان إشراك الأطفال ومشاركتهم من خلال استخدام أساليب مبتكرة لتقديم المعلومات مثل الأنشطة الترويحية التي أعدتها منظمة إنقاذ الطفولة، حيث تتضمن أنشطة "الألوان" استخدام ألوان مختلفة لنقل رسائل مختلفة إلى مختلف فئات الأطفال. وفي الوقت نفسه، تم تسليط الضوء على استخدام لغة ملائمة للأطفال والحرص على شعورهم بالأمان وإعارة اهتمام لردود أفعالهم وسلوكهم أثناء المقابلة باعتبارها من الممارسات الجيدة. كما تم التأكيد على دور الوسطاء الثقافيين الرئيسي في تيسير التواصل مع الأطفال.

الممارسات الجيدة > بناء الثقة مع الشخص المراد استخلاص المعلومات منه أو إجراء المقابلة معه > استخدام مترجمين محايدين ومدربين ووسطاء ثقافيين > استخدام النموذج PEACE والأسئلة المفتوحة > استجماع المعرفة ببلد منشأ المهاجرين واللاجئين > الممارسات الترويحية الملائمة للأطفال لتوفير المعلومات للأطفال والحصول عليها منهم
الحاجات التي حُدّدت > تدريب الموظفين على استخلاص المعلومات وأساليب إجراء المقابلات > تبني إجراءات وإرشادات بشأن استخلاص المعلومات وإجراء المقابلات بما في ذلك فيما يخص الأطفال وضحايا الاتجار.

مسائل التنسيق

التنسيق في البحر

قدّم القبطان بيريني، بمكتب رئيس أركان البحرية الإيطالية، تحليلاً خبيراً للنظام الإيطالي في إنفاذ القانون في عرض البحر، ومواجهة إنفاذ القانون في عرض البحر بتفاعله المحتمل مع نموذج الملاحقة القضائية المعمول به في إيطاليا وما تقوم به السفن العسكرية العاملة ضمن إطار قانوني مختلف في البحر من أعمال.

يميز النظام الإيطالي، كما هو الحال مع معظم أنظمة إنفاذ القانون في عرض البحر، بين الوظائف العسكرية ووظائف إنفاذ القانون. لكن لا توجد تقييدات بموجب الدستور الإيطالي والقوانين الإيطالية، حيث يمكن للقوات المسلحة تنفيذ المهام الشرطية. وهناك قوات شرطة ذات وضع عسكري (مثلاً، قوات الدرك والشرطة المالية) وفي مواقف معينة، يقوم القادة العسكريون بوظائف إنفاذ قانون. من منظور مختلف، تعتبر السفن الحربية، نظراً لسلطات إنفاذ القانون المنوطة بقادتها، نقاطاً خارجية للولاية القضائية الإيطالية. وهذا ييسر الاستتباعية بين الصلاحيات الممارَسة من جانب السفينة الحربية بموجب قانون البحار وممارسة الولاية القضائية الجنائية من جانب المحاكم الإيطالية.

وقد تم تحليل دور "دوريات الحراسة" (مفارز إنفاذ القانون) المحمولة على سفن من جنسيات مختلفة في سياق العمليات متعددة الجنسيات من حيث مزاياها وحدودها بالنظر إلى الإطار القانوني المختلف الذي ستعمل ضمنه هذه الدوريات.

التنسيق في البر

استعرض أوندوفر كوتوه، مدير التدريب وتنمية القوى البشرية بالوكالة الوطنية النيجيرية لمنع الاتجار بالأشخاص، الجهات الكثيرة المحتمل مشاركتها في اكتشاف قضايا التهريب والتحقيق فيها وملاحقتها قضائياً على سبيل المثال، بما في ذلك بين ضباط الخطوط الأمامية: الدوريات الحدودية والشرطة والجيش وسلطات الهجرة والجمارك. كما سلط الضوء أيضاً على اختصاص كل وكالة، والدور الذي يمكن أن تقوم به والمهام التي يمكن أن تتولاها. وشدد على ضرورة إنشاء نقاط اتصال في

كل وكالة وضمان تولي الوكالة ذات الاختصاص الرئيسي مهمة تنسيق العمل. ولضمان سلاسة العمليات، من الضروري وضع إجراءات عمليات موحدة تحدد أدوار الجميع.

الممارسات الجيدة

> تبني إجراءات عمليات موحدة وبروتوكولات لتنسيق العمليات بين جميع الأجهزة المنخرطة على المستوى الوطني بما في ذلك الأدلة البحرية بخصوص الجرائم البحرية والقواعد المتصلة باستعمال القوة، وذلك لضمان فعالية الملاحقة القضائية، مع أخذ النظام القانوني المختلف الذي سيقدم فيه المهربون للمحاكمة بعين الاعتبار.
> تنظيم أعمال دوريات الحراسة باتفاقات حول مركز القوات تسري على العمليات البحرية على متن سفينة لها جنسية تختلف عن جنسية دورية الحراسة، وذلك من أجل تزويد دورية الحراسة بصلاحيات وإطار قانوني موحدين.
> إنشاء آليات إحالة للمستجيبين على الخطوط الأمامية للاستجابة لتدفقات المهاجرين المختلطة (وخصوصاً فيما يخص الأطفال، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين، وضحايا الاتجار واللاجئون وطالبو اللجوء)

الخطوات التي يوصى بها

> تنسيق العمليات وتبادل المعلومات الاستخباراتية والمعلومات بين الخطوط الأمامية/ أجهزة الاكتشاف (بما في ذلك القوات المسلحة حيثما كان هذا ينطبق) والمحققين والشرطة القضائية وممثلو الادعاء.
> ضمان التنسيق على المستوى الوطني وتبادل المعلومات حول ضلوع الجريمة المنظمة في الهجرة غير النظامية، مثلاً مع لجنة التنسيق الوطني على المستوى الوزاري
> أثناء تنفيذ العمليات في البحر، التأكد من وجود توجيهات تحدد دور وصلاحيات كل ضابط إنفاذ قانون وذلك لضمان إمكانية الملاحقة القضائية الفعالة استناداً إلى عمل ضباط إنفاذ القانون.

تحديات الملاحقة القضائية

قدم غابرييلي فراغالا، ممثل الادعاء بمكتب المدعي العام في قطانية بإيطاليا، وصفاً شاملاً للعقبات التي يمكن مواجهتها عند الملاحقة القضائية لقضايا تهريب المهاجرين، وخصوصاً عند ارتكابها في عرض البحر. كما قدم أيضاً نماذج من الممارسات الجيدة للنهج الابتكاري الذي طورته دائرة اختصاصه لتيسير الملاحقة القضائية لقضايا التهريب كمشاركة المهاجرين المهربين كشهود (بما في ذلك تدابير الحماية وتصاريح الإقامة المؤقتة).
وتم استخدام عدة دراسات حالة كأمثلة توضيحية أثناء الجلسة تضمنت المواقف التالية: ١) ارتكاب المهربين جريمة في إيطاليا (مساعدة وتحريض محليان لمنظمات إجرامية مقيمة في الخارج). ٢) وجود "سفينة أم" مع سفن أصغر حجماً في أعقابها. ٣) نقل المهاجرين بسفن غير صالحة للإبحار ومن ثم استدعاء البحرية الإيطالية لإنقاذهم. وقد وضّح هذا الفروق بين الحالات الثلاثة من حيث معايير تأكيد سريان الولاية القضائية، وفي المقام الأول من حيث خطوات التحقيق الواجب اتخاذها وتعقيد التحريات الواجب القيام بها، بمعنى كيفية الانتقال من عملية إنزال واحدة لمهاجرين إلى إثبات وجود الشبكة عبر الوطنية التي تعمل من ورائها، وكيفية بناء تحقيق كامل وبالتالي بناء لائحة ادعاء قوية.
كما استعرض السيد فراغالا أيضاً الاعتراضات والحجج الرئيسية التي يسوقها محامو المدعى عليهم وكيفية التعامل معها، مثل الدفاعات الإجرائية والطعون في أساس الدعوى وانعدام الولاية القضائية وعدم قانونية تدابير الإنفاذ التي اتبعها ممثل الادعاء وانتهاك حقوق الدفاع، وفي الدرجة الأولى عدم القدرة على مباشرة حق المواجهة كلما فر المهاجرون بعد إدلائهم بإفادات ضد المدعى عليهم، وعدم كفاية الأدلة لإثبات المسؤولية الجنائية، وخصوصاً فيما يتعلق بوجود تنظيم إجرامي والمشاركة فيه والنية الإجرامية المتأصلة.

الممارسات الجيدة

> النظر في جرائم بديلة أو إضافية ارتكبها مهربو المهاجرين عند الضرورة لضمان مقاضاة المهربين

> النظر في السماح للمهاجرين بإبداء موافقتهم المبنية على علم على أن يصيروا شهوداً لضمان تعاونهم من أجل ضمان إدانة المهربين
> الحرص على تعزيز الأدلة وعدم الاكتفاء بالاعتماد على إفادات منعزلة
> تطبيق إجراءات لتخفيف مخاطر فرار الشاهد، بمعنى سرعة التقديم للسلطات القضائية
> لتقليل الخوف من الانتقام من المهاجرين، يُنظر في منحهم تصاريح للبقاء لأسباب تتعلق بالسلامة
> إنشاء فرق ادعاء متخصصة لمكافحة التهريب

الخطوات التي يوصى بها

> تبني واستخدام الأطر القانونية الملائمة للتعامل مع الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين
> التحلي بالذكاء اللازم من أجل فهم أدق للأنماط والتعرف على الضلوع المتكرر لنفس جماعات الجريمة المنظمة وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين الأجهزة المختصة لملاحقة المنظمين الأعلى مستوى قضائيا وتفكيك شبكات التهريب.

التعاون الدولي

التعاون القضائي

قدم غابرييلي فراغالا، ممثل الادعاء بمكتب المدعي العام في قطانية بإيطاليا، الحالات التي التُمس فيها التعاون الدولي في تنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وفي إجراءات التسليم على حد سواء. وفقاً للإجراءات الجنائي الإيطالية، يتطلب جمع الأدلة في الخارج تصريحاً رسمياً من السلطات الأجنبية لكي يكون الدليل مقبولاً في الدعاوى الجنائية أمام المحاكم الإيطالية. وغالباً ما يصعب الحصول على هذا التصريح نظراً للتحديات التي تواجه تحديد النظراء لتوجيه الطلبات إليهم وخصوصاً في البلدان التي يتأثر فيها التبادل القضائي بعدم الاستقرار السياسي أو نتيجة محدودية التجاوب من جانب السلطات الأجنبية في بعض الحالات الأخرى.
تسمح الاستجابة الفعالة ومحكمة التوقيت لطلبات التحقيق والمساعدة القانونية المتبادلة من جانب الدول التي تعمل فيها شبكات التهريب بالحصول على المعلومات لأغراض الملاحقة القضائية. لكن هناك عدداً من الطلبات لا يتلقى رداً إيجابياً، وخصوصاً في حالات التسليم، وذلك عندما يتم إرسال الرفض عبر القنوات الدبلوماسية. وفي هذا الصدد، يؤثر عدم تجريم تهريب المهاجرين في بعض البلدان على إجراء التسليم نتيجة مبدأ ازدواجية التجريم. وقد استُخدمت دراسة حالة على سبيل التوضيح في الجلسة.

التعاون فيما بين أجهزة الشرطة

سلط أوندوفر كوتوه، مدير التدريب بالوكالة الوطنية النيجيرية لمنع الاتجار بالأشخاص، الضوء على أهمية التعاون فيما بين أجهزة الشرطة على امتداد دروب التهريب للسماح بالتعرف على هوية المهربين في كل مرحلة من مراحل عملية التهريب. وتعوق الاختلافات في الثقافة واللغة التعاون فيما بين أجهزة الشرطة. كذلك فإن الاختلافات التنظيمية - إذ غالباً ما تكون هياكل أجهزة إنفاذ القانون ورتبها ووظائفها شديدة الاختلاف - يمكن أن تسفر عن نقص في التعاون. كما نوّه السيد كوتوه أيضاً إلى صعوبة جمع المعلومات عندما تنطوي المسألة على سلطات مختلفة في بلدان مختلفة.

التعاون الدولي في إجراءات الإعادة

تناولت سيمونا موسكاريلي، منسقة المشروعات بالمنظمة الدولية للهجرة، مسألة عودة المهاجرين المهربين واستهلت مناقشة مع المشاركين حول الجوانب المتعلقة بعودة المهاجرين الطوعية إلى أوطانهم. تركزت المناقشة على خيارين محتملين: الدعم النقدي أو الدعم الذي يهدف إلى السماح بتطوير أو تحسين المهارات/ نماذج الأعمال الصغيرة.

الممارسات الجيدة

> استخدام بروتوكول تهريب المهاجرين واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية كأساس للتعاون الدولي
> النظر في سبل السماح بالولاية القضائية على متن القوارب المشاركة في البحث والإنقاذ والاعتراض في أعالي البحار للبلدان التي لديها مصلحة في التحقيق في قضية التهريب وملاحقتها قضائياً.

> إقامة منصة مشتركة لتبادل المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون من مختلف البلدان.
> تبادل المعارف حول هياكل وتنظيم أجهزة إنفاذ القانون في مختلف البلدان
> مساندة تنفيذ برامج لتنمية و/أو تحسين مهارات العمل/ نماذج الأعمال الصغيرة للمهاجرين الذي يؤثرون العودة الطوعية وللحصول على التدريب المهني في بلدانه الأصلية

الخطوات التي يوصى بها

> جعل تهريب المهاجرين جرماً خاضعاً للتسليم، وتوفيق الأطر الوطنية من أجل السماح بازدواجية التجريم وبالتالي تسليم المجرمين في قضايا التهريب
> تعزيز المساعدة القانونية المتبادلة في قضايا تهريب المهاجرين وضمان حصانة قواعد الأدلة من الاختصاص المحلي للسماح بالملاحقة القضائية الفعالة لشبكات التهريب عبر الوطنية
> تبادل المعلومات، بما في المعلومات المتعلقة بغسل الأموال، بين المعنيين على المستويين الإقليمي وعبر الإقليمي
> الاستفادة من الأدوات الدولية القائمة كقاعدة بيانات الإنتربول الخاصة بوثائق السفر المفقودة والمسروقة
> التعرف على السلطات الوطنية تحقيقاً لمركزية طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم (في إطار المواد ١٦ و١٧ و١٨ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية)

تدابير المنع

قام باناغيوتس باباديميتريو ومورغان نيكوت، موظفا منع الجريمة والعدالة الجنائية بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتيسير مناقشة جماعية حول تدابير منع تهريب المهاجرين، حيث ناقش المشاركون مختلف نهج المنع وقدموا أمثلة من واقع بلدانهم. ونوهوا إلى أن أنشطة توعية الجمهور بأخطار تهريب المهاجرين وطبيعته الإجرامية ينبغي أن تستهدف في المقام الأول الأصغر سناً والأشد حرماناً، وتعطي أولوية للمناطق التي تشهد أعداداً كبيرة من المهاجرين المغادرين. ينبغي استخدام شهادات الأشخاص الذين تعرضوا للتهريب وقادرون على تبادل خبراتهم الشخصية حول ما تنطوي عليه الرحلة من أخطار وتهديدات. سياسات الهجرة الشاملة في بلدان المنشأ، واقتراح بدائل للهجرة وتشجيع الاستثمار في المشاريع الإنمائية تساعد أيضاً على منع تهريب المهاجرين.

الممارسات الجيدة

> اشتمال أجهزة الرقابة على الحدود والقنصليات في خطط مكافحة الفساد
> معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، مثلاً من خلال البرامج الإنمائية والتعليم
> إتاحة فرص التدريب المهني للشباب

الخطوات التي يوصى بها

> تطوير حملات ومواد توعية يشارك فيها العائدون للتنبيه إلى أخطار وضع المرء حياته وأمواله في أيدي المهربين وإعداد رسائل معينة تستهدف مجتمعات محلية معينة.
> مساندة خطط العمل الشاملة والمتكاملة ضد تهريب المهاجرين التي تشمل تدابير زيادة الوعي والتدريب وإعادة تأهيل الشباب والمهاجرين
> تقاسم العبء بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد وضمان أن تساعد الدول الأقدر الدول الأقل قدرة على التصدي لتهريب

المهاجرين، بما في ذلك من خلال بناء القدرات

الاستنتاجات والخطوات التالية

لاقت حلقة العمل قبولاً وحضوراً كبيرين وأثنى جميع المشاركين على الجودة العالية للعروض التقديمية ومستوى معرفة أهل الرأي، ورحبوا بالفرصة التي أتيحت لهم لتعميق فهمهم للتحديات التي يطرحها تهريب المهاجرين، بما في ذلك تهريبهم عن طريق البحر، للتعرف على الممارسات الجيدة التي طُورت في دوائر اختصاص أخرى، وللتواصل مع النظراء والأقران من البلدان الأخرى المتضررة من تهريب المهاجرين على امتداد الدروب الشائعة.

شارك الحضور بنشاط في التقييم والتعرف على الحاجات واقترحوا تشكيلة من التدابير التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار من أجل تنفيذ بروتوكول تهريب المهاجرين (راجع الإطار الخاص بكل جلسة) تنفيذاً فعالاً. كما حددوا أيضاً بعض المجالات المعينة من أجل المتابعة.

في رأيك، ماذا ينبغي القيام به بشأن ورشة عمل في بلدك في المستقبل؟

ملحوظة: ذُكرت هذه الاقتراحات مرة على الأقل في الأجوبة

بعد الإقرار بأن الدعم من المنظمات الإقليمية والدولية، وكذلك على المستوى الثنائي، محبّذ بشدة لتلبية حاجات البلدان المشاركة التي تم التعرف عليها، دعا المشاركون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى دعم بلدانهم بخبرته من خلال المساعدة الفنية، حيث أهابوا بالمكتب على وجه التحديد إلى مساندة بناء قدرات العاملين في ميدان العدالة الجنائية والإصلاح التشريعي وتبادل الممارسات الجيدة. وطلب بعض المشاركين أعمال متابعة من ضمنها حلقات عمل بناء القدرات الوطنية وحلقات العمل دون الإقليمية لتعزيز التعاون.

يسعى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جاهداً لتلبية هذه الطلبات من خلال برنامجه العالمي لمكافحة تهريب المهاجرين وبرنامجه العالمي لمكافحة الجريمة البحرية وبرامجه الإقليمية لشمال أفريقيا والشرق الأوسط، ولشرق أفريقيا، ولغرب ووسط أفريقيا، اتساقاً مع استراتيجيته الرامية إلى بناء القدرات في بلدان شمال أفريقيا من خلال الاستجابة المتكاملة، واستراتيجيته لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين لغرب ووسط أفريقيا.

ستنفَّذ تلك الأنشطة في إطار المبادرات الإقليمية والدولية كعملية الرباط وعملية الخرطوم والاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، وسيواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اتصاله بالشركاء من بين الوكالات في الاتحاد الأوروبي ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية لضمان التكامل والاستعانة بالخبرة ذات الصلة.

طريق المضي قدماً: المساعدة الفنية المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للتصدي لتهريب المهاجرين، بما في ذلك في البحر، في المنطقة

بناء القدرات:
بناء قدرات العاملين في ميدان العدالة الجنائية استناداً إلى الحاجات التي حُددت في كل بلد، والتصدي على وجه الخصوص لما يلي:
- اكتشاف تهريب المهاجرين والتحقيق فيه وملاحقته قضائياً.
- استخدام التحريات المالية وأساليب التحري الخاصة في قضايا تهريب المهاجرين.
- ضمان التعاون في التحقيقات والملاحقة القضائية لقضايا تهريب المهاجرين.
- أساليب استخلاص المعلومات وإجراء المقابلات.
- التعرف على حاجات الحماية والمساعدة، بما في ذلك لدى ضحايا الاتجار والأطفال في تدفقات المهاجرين المختلطة.

الإصلاح التشريعي:
إضفاء الطابع المحلي على أحكام بروتوكول تهريب المهاجرين واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:
- الدعوة إلى التصديق على بروتوكول تهريب المهاجرين
- مساندة تحليل التشريعات الوطنية واستعراضها
- مساندة صياغة التعديلات أو التشريعات اتساقاً مع بروتوكول تهريب المهاجرين

تبادل المعلومات والتعاون:
تحسين المعرفة القائمة على الشواهد والأدلة وتطوير ممارسات جيدة في تنفيذ بروتوكول تهريب المهاجرين
- تبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بحملات التوعية
- تبادل الممارسات الجيدة في التدابير الشاملة المعتمدة على المستوى الوطني للتصدي لتهريب المهاجرين
- جمع ونشر التشريعات وقوانين السوابق القضائية الخاصة بالدول الأعضاء
- عقد حلقات عمل مماثلة على المستوى دون الإقليمي لتعزيز التعاون